الكشوف الجغرافية الفرنسية وأثارها على مستقبل القارة

أ. سناء عمر إبراهيم الثموني
قسم التاريخ كلية الآداب الجوش
جامعة الزنتان

ملخص البحث:

شهدت دول الشمال الافريقي أكثر من تجربة استعمارية، فالاحتلال الفرنسي للجزائر طبقّ سياسة الاندماج بين المستعمرة والدولة الأم، في جميع الأنظمة والقوانين والإدارات، ولماّ كانت هذه التجربة الاستعمارية مكلفة بالنسبة لفرنسا فقد ابتعدت عنها في تونس والمغرب، ولجأت إلى نظام الحماية اقتصاداً في النفقات.

المقدمة:

مند بداية القرن التاسع عشر تطلعت الدول الأوربية، وعلى رأسها فرنسا للشمال الأفريقي للسيطرة عليه تحقيقاً للمقولة الفرنسية بأن البحر المتوسط ينبغي أن يصبح بحيرة فرنسية، وكانت الجزائر أول دولة في الشمال الأفريقي، تشهد الاستعمار الفرنسي في عام 1830م ومن تونس إلى المغرب حيث أعلنت الحماية الفرنسية عليها في عام 1912م.

وقد شهدت دول الشمال الأفريقي خلال الحقبة الاستعمارية الهجرات الأوروبية وسياسة الاستعمار الرسمي، أي منح المهاجرين الأوروبيين مساحات شاسعة من الأراضي بعد انتزاعها من السكان الوطنيين، وشهد النصف الثاني حركات الاستقلال في الشمال الأفريقي.

أولاً: فرضية الدراسة:

شهد القرن التاسع عشر نشاطاً فرنسياً لامتلاك أراضي في القارة الأفريقية، وكان الدافع من وراءه التنافس الانجليزي الفرنسي على المستعمرات في العالم الجديد لتكوين الامبراطورية الفرنسية في أفريقيا.

ثانياً: أهداف الدراسة:

إن هدف فرنسا قبل أن تباشر نشاطاً استعمارياً على نطاق واسع، وإنشاء محطات على الساحل الغربي لأفريقيا تباشر منها جماعات التجار الفرنسيين نشاطها الاقتصادي، تلك الجماعات التي تحولت إلى شركات تنافس شركات الدول الأوروبية الأخرى.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

انطلقت الدول الأوروبية لاستعمار أفريقيا تحت ستار البعثات التبشيرية، ومن تم حدثت منافسة بين الأوروبيين حول الأراضي الأفريقية من أجل الفوز بمناطق نفوذ وسيطرة وامتلاك الأرض وما عليها من مواد خام.

رابعاً: منهج الدراسة:

أن المنهج التاريخي (الاسترادادي) هو المنهج الذي قامت عليه هذه الدراسة، فالمنهج التاريخي كما نعرف يقوم على استراد وقائع الماضي، وتحليلها وتفريزها وتفسيرها من أجل التوصل إلى حقائق علمية تساعدنا على فهم الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

خامساً: تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى عدة مباحث تناول المبحث الأول الكشف عن الماضي الاستعماري وبداياته ، وتناول المبحث الثاني دوافع الاستعمار الأوروبي لأفريقيا

وتطورها في حين تناول المبحث الثالث الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا، الاحتلال الفرنسي للجزائر ودوافعه، السياسة الفرنسية في الجزائر، الهجرة الفرنسية للجزائر، هجرة الجزائريين إلى فرنسا، وتناول المبحث الرابع الحماية الفرنسية على تونس، الإدارة الفرنسية في تونس، الحركة القومية التونسية، وتناول المبحث الخامس الحماية الفرنسية على المغرب، المغرب في ظل الحماية الفرنسية، الحركة الوطنية المغربية .

الكشف الاستعماري وبداية الاستعمار

المبحث الأول: الكشف الاستعماري وبداية الاستعمار

– المقصود بالاستعمار:

تعددت التعريفات التي ذكرت للاستعمار في العصر الحديث، فبعضهم عرفهّ بأنه يعني سيطرة جماعة على جماعة أخرى.

ولعل تعريف الأستاذ الدكتور (محمد عوض محمد) هو أكثر هذه التعريفات شمولاً فقد عرّف الاستعمار بأنه العمل أو مجموعة الأعمال التي من شأنها السيطرة او بسط النفوذ بواسطة دولة أو جماعة منتظمة من الناس على مساحة من الأرض لم تكن تابعة لهم، او على سكان تلك الأرض أو على الأرض والسكان في آنٍ واحد[1] .

والاستعمار: هو عبارة عن قيام الدول الاستعمارية القوية باحتلال أراضي الدول الضعيفة، واخضاع شعوبها بقوة السلاح[2] .

1– د. رأفت الغنيمي الشيخ: أفريقيا في العلاقات الدولية، القاهرة، 1975م، ص51.

2– زهران رياض، استعمار افريقيا، القاهرة، 1973، ص42.

والاستعمار مصطلح أطلق على السياسة التوسعية التي اتبعتها الدول الأوروبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد ينتج عن السياسة التوسعية الدينية، والثقافية التي سعى لها الأوروبيين إلى التحكم بمصير الأمم واستغلال خيراتها لصالحهم.

المبحث الثاني: دوافع الاستعمار الأوروبي لأفريقيا وتطورها:

تتمثل الأهداف السياسية في تحسين مركز الدولة الاستعمارية في التنافس على المراكز المتقدمة على سلم القوى الدولي إذ أن تحسن المركز الدولي للدولة يوسع دائرة نفوذها في المجتمع الدولي والمحلي، ويجعلها أكثر قدرة على التحكم في القرارات الدولية وتوجيهها لصالحها، ويمكن اعتبار مؤتمر برلين عام 1884م مؤشراً على ذلك فقد عقد هذا المؤتمر بسبب الصراع بين الدول الاستعمارية على مناطق النفوذ[3].

ومع إن الاستعمار الأوروبي الحديث لأفريقيا بدأ في القرن الخامس عشر، إلا أن الأوروبيين أكتفوا في القرون الأولى من استعمارهم بإتخاذ نقاط ساحلية أو الاستقرار في بعض الجزر القريبة من الساحل[4].

أهم الدوافع التي دفعت الأوروبيين لاستعمار أفريقيا:

1- الدافع الديني:

وهو دافع الصراع بين الشرق والغرب، وبين المسيحية والاسلام، فبعد طرد المسلمين من أسبانيا، بدأت الحملات الاقتصادية تتعقبهم في شمال أسبانيا، كما كانت تصلهم أنباء عن وجود مناطق في العالم لم تصلها أي دعوة سماوية وخوفاً من انتشار الاسلام فيها، رأى الأوربيون وخاصة البرتغاليون والأسبان، ضرورة القيام بحملات كشفية بقصد نشر المسيحية في أفريقيا والعالم الجديد لأفريقيا، لذلك حاولوا تطويق العرب المسلمين

3 – د. رأفت الغنيمي الشيخ، المرجع السابق، ص54.

4 – د. جلال يحي، التنافس الدولي في شرق أفريقيا، القاهرة، 1959م، ص23.

في آسيا وشمال أفريقيا حتى يحولوا دون انتشار الاسلام في بقية أرجاء القارة الافريقية، وخاصة إن العرب كانوا يحتكرون تجارة الشرق القادمة اليهم[5] .

ويرتبط بالعامل الديني الحركات الدينية التي شاهدتها أوروبا إثر النهضة الأوروبية، فقد أدت حركة الاصلاح الديني والدعوة إلى تخليص المسيحية من الشوائب التي ارتبطت بالكنيسة ورجال الدين في العصور السابقة إلى تحطيم الوحدة الدينية لأوروبا، وظهرت مذاهب دينية كالبروتستانتية، وقامت نتيجة لذلك مذابح دينية وحروب أوربية أدت لهجرة الكثيرين من بلادهم[6] .

لكن لم تلبث موجة الصراع والنشاط الديني، أن اتجهت إلى ناحية التبشير بالمسيحية بين القبائل في المناطق التي كانت تسود فيها الوثنية في المستعمرات الجديدة.

2- العامل الاقتصادي:

يعتبر من أهم العوامل التي دفعت الأوروبيين لاكتشاف القارة الافريقية واكتشاف الطرق الجديدة التي تربط أوروبا ببلاد الهند، لأن تجارة الشرق الأوسط لا تصل إليها إلا بعد مرورها بعدة موانٍ مثل اليمن وسوريا ومصر، مقابل رسوم جمركية باهظة الثمن يدفعها التجار، لذلك جاءت الاكتشافات الجغرافية للتخلص من تلك الاحتكارات[7] .

3- العامل العلمي:

وهو يتصل برغبة الأوروبيين في معرفة أراضي جديدة، خاصة بعد توفر المعلومات العلمية حول كروية الأرض ودوران الأرض حول الشمس، وتوفر بعض الوسائل العلمية التي تعين في عمليات الكشف، مثل اكتشاف البوصلة لتحديد الاتجاهات،

5 – جون هانتش: تاريخ افريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، القاهرة 1969م، ص11.

6 – فوزي درويش: التنافس الدولي حول حوض الكونغو، ص134-135.

7 – د. رأفت الغنيمي الشيخ، المرجع السابق، ص97.

والاسطرلاب الذي يساعد في معرفة رسم الخرائط الجغرافية، فقبل توفر هذه العوامل لم تكن علاقة أوروبا بالقارة الافريقية خلال القرن الخامس عشر، إلا علاقة مقتصرة بالسواحل فلم تكن الأجزاء الداخلية لأفريقيا معلومة لديهم[8].

وقد تحكمت عدة عوامل جغرافية وقفت عائقاً أمام توغلهم منها:

1- عدم صلاحية بعض السواحل الافريقية للملاحة، حيث تقل فيها الرؤوس والخلجان.

2- خلوها من الجزء الكبير في المحيطات لتزويد سفنهم بالوقود[9] .

3- سرعة جريان الانهار داخل القارة وعدم صلاحية معظمها في الملاحة.

4- رداءة الطقس الاستوائي المداري، لا يتناسب هذا الطقس مع الأوربيين الذين تعودوا على الطقس البارد[10] .

المبحث الثالث: الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا:

شهد القرن التاسع عشر نشاطاً فرنسياً ملحوظاً لإمتلاك أراضٍ في القارة الافريقية، وكان الدافع وراء التنافس الانجليزي الفرنسي على المستعمرات في العالم الجديد، وفي منظمة البحر المتوسط وبالأخص مصر وبلاد الشام، إلى جانب المنافسة الانجليزية الفرنسية على السيادة في أوروبا.

كان نزول القوات الفرنسية في الجزائر عام 1830م، البداية الحقيقية لتكوين الامبراطورية الفرنسية في أفريقيا[11] .

---

8 – شارل أندريه جوليان، تاريخ افريقيا، ص117.

9 – عبد المالك عودة: السياسة والحكم في أفريقيا، ص91-92.

10 – د. رأفت الغنيمي الشيخ، المرجع السابق، ص97.

11 – عبد العليم خلاف: جهود مصر الكشفية، ص250-251.

وتمثلت المستعمرات الفرنسية في شرق أفريقيا في جزيرة مدغشقر، التي احتلتها القوات الفرنسية منذ عام 1868م، كما تمثلت في تأسيس مستعمرة فرنسية في اوبوك منذ عام 1885م على الساحل الصومالي، في مواجهة المركز الاستعماري الذي كانت بريطانيا قد حصلت عليه في زنجبار منذ عام 1841م .

ومن الجزائر امتدت الأطماع الفرنسية لكي تستولي على تونس عام 1881م، وتفرض عليها الحماية، كما تفرض فرنسا حمايتها على مراكش عام 1912م، وخاصة بعد أن تخلصت فرنسا من معارضة ألمانيا بتوقيع اتفاق بين الطرفين يعطي لفرنسا الحق في احتلال مراكش على أن تتنازل فرنسا على الكاميرون لألمانيا[12] .

أ- دوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر:

في الوقت الذي بدأت فيه قوة الدولة العثمانية تنحصر على أوروبا، كانت الجزائر هي القوة الاسلامية الوحيدة التي استطاعت أن تنافس الأوربيين في السيطرة على ملاحة البحر المتوسط، وأن تتخلص من آخر المراكز التي أقامها الأسبان على سواحلها، ويبدو أن نظام الحكم غير المستقر في الجزائر يؤثر على حركة الجهاد في البحر، لأن الطائفة التي تولتها كانت متضامنة وتستند إلى تأييد من الشعب الجزائري، الذي رأى في هذه الحركة مصدراً أساسياً لرخائه، وإن فرنسا كانت أكثر الدول الأوروبية تعرضاً للهجمات الجزائرية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها موقع فرنسا الجغرافي، ومن أهمها تنظيم القوافل التجارية فقد كانت السفن تسير في قوافل صغيرة ويحمل أكبرها خمسة عشر مدفعاً[13] .

12 – محمد فئاد شكري، مصر والسودان، تاريخ وحدة النيل السياسية في القرن التاسع عشر، القاهرة 1957، ص642.

13 – عثمان سبي: تاريخ أرتيريا، بيروت، 1974م، ص183.

ولكن العلاقات ازدادت توتراً بين الجزائر وفرنسا في عام 1620 وحاول الملك لويس الرابع عشر تحسين العلاقات مع الجزائر، ولكن الرأي العام في فرنسا كان متأثراً بالتعصب الديني ويعارض كل سياسة تهدف إلى التفاهم مع الدول الإسلامية، ولقد فشلت جميع الحملات البحرية التي قامت بها فرنسا في عهد لويس الرابع عشر ضد الجزائر.

وظل الملك لويس يحقد على هذه الدولة التي تحدت قواته، وماكاد ينتهي من حروب هولندا الطويلة عام 1678، حتى عاد إلى محاولته العسكرية ضد سواحل الجزائر، وقبل ان يستعد لتجهيز الحملة تظاهر برغبته في مفاوضة الجزائريين بشأن تبادل الأسرى، حتى إذا تم الاتفاق بين البلدين، وأرسل الجزائريون مالديهم من أسرى فرنسيين إلى مارسيليا لتبادلوا هناك مع أسراهم.

غدر الفرنسيون بالاتفاق ولم يطلقوا ما لديهم من أسرى جزائريين، ولذلك أعلنت الجزائر الحرب رسمياً على فرنسا التي فشلت في إنزال قواتها في ميناء الجزائر[14] .

وكانت اسبانيا أشد الدول الأوروبية عداءً للجزائر طوال هذه الفترة، بسبب احتفاظها بمركزين على الساحل الجزائري هما وهران والمرسى الصغير، وقد أصرت أسبانيا على الاحتفاظ بهذه المراكز أملاً في أن تثبت منها على المسلمين في شمال أفريقيا، وحتى حين أسترد الجزائريون المركزين الأسبانيين عام 1708، ظل الأسبان يتحينون الفرص إلى أن أتيحت لهم عام 1737 العودة إلى احتلال الميناءين، ولم يقف نشاط الداى محمد باشا، المعروف بالمجاهد (1769–1788) عند احتلال الأسبان، وقد ظل الأسبان في المفاوضات فوقع زلزال مدمر في وهران عام 1790 فاقتنصوا

14 – محمد محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي من القرن 16 إلى عهد ديجول والجمهورية الخامسة، ص22.

الفرصة التي أتاحت لهم التظاهر بأن إخلاء المدينة كان لسبب خارج عن إرادتهم وتم تسليم وهران في عام 1791م[15] .

وبعد أن تخلصت الجزائر من الخطر الأسباني واجهت في أوائل القرن التاسع عشر خطراً جديداً متمثلاً في بريطانيا، ففي تلك الفترة بدأ الوجود البريطاني يقوى في البحر المتوسط، بالاستيلاء على مالطا في عام 1802 ويضم جزر اليونان في شرق البحر المتوسط طبقاً لتسوية مؤتمر فيينا عام 1815، وأصبحت مالطا تعتمد في تموينها على مايستورد من الجزائر وتونس من الحبوب، وبعد القضاء على نابليون أرادت إنجلترا التدخل في شؤون الجزائر، وكانت العلاقات قد ساءت بين الدولة الأولى والجزائر منذ عام 1793، وفي عام 1816 أرسلت بريطانيا حملة برئاسة اللورد أكس ماوث لفرض شروط المؤتمر على تونس، ولكن رفض الداي عمر أن يستجيب إلى أي منها[16] .

وعندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر عام 1798، رأى دايات الجزائر أن الواجب الديني يحتم عليهم قطع العلاقات مع فرنسا، ولذلك أسر القنصل الفرنسي في القصبة، ولم تعد العلاقات بينهما إلا بعد توقيع الصلح مع فرنسا والدولة العثمانية في عام 1802، ولكن العلاقات لم تكن طيبة في عهد الامبراطورية الفرنسية بقدر ما كانت عليه في حكومات الثورة.

وترجع فكرة احتلال فرنسا للجزائر إلى أن نابليون بونابرت عندما فكر في الاستفادة من موقع الجزائر الاستراتيجي أثناء حربه مع بريطانيا، كما زادت أهمية الجزائر الاقتصادية بالنسبة لفرنسا بسبب تجنيدها عدداً كبيراً من الجيوش والقوات المحاربة،

15 – صلاح العقاد، المغرب العربي، ص142.

16 – محمد اسماعيل محمد، سيراليون وليبيريا، سلسلة الالف كتاب، القاهرة، 1963م .

مما قلل الأيدي العاملة، وخاصة الفلاحين، فزادت حاجة فرنسا إلى القمح واللحوم والزيوت وكانت متوفرة في ولاية الجزائر[17].

وكان السبب الأساسي في تدهور العلاقات بين الجزائر وفرنسا، وعودة أسرة البربون إلى الحكم وتولى (تاليران) رئاسة الوزارة، هو ذلك النقاش عن القمح الذي قدمته الجزائر ولم تتسلم ثمنه، وكانت الجزائر قد قدمت لفرنسا في عصر الثورة الفرنسية كميات كبيرة من القمح، واللحوم والجلود اللازمة لشراء القمح من قسنطينة، ورفضت تسلم أي ربح عن هذه القروض[18].

وقع حادث آخر زاد من حدة الثوتر بين الجزائر وفرنسا وذلك نتيجة للاشتباك بين بعض السفن الجزائرية، وبعض سفن البابا التي وقعت في أسرها، فأرسلت فرنسا إحدى سفنها للأحتجاج، وبينما كان الداي ينتظر الرد على طلب سحب القنصل، جاء رد وزير الخارجية الفرنسية مطالباً إياه برد ما سلبه الجزائريون من سفن البابا[19] .

وفي 31 يناير عام 1830 اتخذ مجلس الوزراء الفرنسي قراراً بإرسال حملة تأديبية إلى الجزائر، غير أنه حرص على أن يبقى هذا القرار سرياً إلى أن تنتهي إجراءات إعداد الخطة، على أن تتم إجراءات الحملة بسرعة حتى لا يعطى لإنجلترا أو الدولة العثمانية وقتاً لرسم خطة معينة ضد الحملة.

وشعرت فرنسا بأنه في وسعها في ظل هذا الموقف الدولي، أن تحتفظ باحتلالها لمدينة الجزائر دون أن تقيد نفسها بإعلان نياتها ومشروعاتها المقبلة، ومن ناحية

17 – زاهر رياض، المرجع السابق، ص215.

18 – بازيل داڤيدسون، ترجمة عبد القادر حمزة، صحوة أفريقيا، القاهرة 1656.

19 – د. رأفت الغنيمي الشيخ، المرجع السابق، ص138.

أخرى امتنعت انجلترا من جانبها عن كل الأعمال التي تدل على اعترافها بالاحتلال الفرنسي[20] .

1- السياسة الفرنسية في الجزائر:

إن النظام السياسي والإداري في الجزائر في تلك الفترة، جاء نتيجة لتجارب طويلة منذ نزول الفرنسيون إلى أرض الجزائر عام 1830، وبعد محاولات من التجميع والتعديلات التي نتجت عن ضغط الأحداث، وكان للمستوطنين الفرنسيين بالجزائر وهم في هذا النظام، فقد صمموا دائماً على ألا يكون هناك فارق بين الجزائر وفرنسا، ورأوا في ذلك ضماناً لأمنهم وحقوقهم وملكياتهم، أما الجزائريون فقد كانوا دائمين التفكير في مصيرهم مع هذا الشعب الجديد الذي جاء ليحكمهم، والذي يختلف عنهم في الدين واللغة والجنس والعادات[21] .

وفي بداية الاحتلال، لجأت السلطات الفرنسية إلى محاولة الاستعانة بالشخصيات ذات النفوذ من العنصر الوطني، ولكنها لم توفق لأن الزعماء الوطنيين رفضوا أن يؤدوا لدولة مسيحية نفس الدور الذي كانوا يؤدونه لدولة إسلامية، كالدولة العثمانية وكذلك لم يتخيل الأهالي الإدارة الأوروبية الدقيقة، التي تتدخل في حياة السكان الخاصة، لذلك قل التعاون بين الطرفين[22] .

ورغم ذلك فقد أستمرت فرنسا، في إعطاء أراضي زراعية في الجزائر، إلى أفراد وأسر تأتي من الخارج، يكون لها حق استغلالها سواء امتلكوها او لم يمتلكوها، وكانت وسائلهم في ذلك نزع ملكية قطع الأراضي الصغيرة من الأهالي وتجميعها في قطع

20 – د. جلال يحي: المرجع السابق، ص142.

21 – صلاح العقاد، تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، القاهرة، 1960، ص32-36 .

22 – أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، الجزائر، 1350هـ، ص326.

كبيرة بإسم الاصلاح الزراعي تباع بالمزاد العلني، ولا يستطيع الأهالي في أغلب الأحيان شراءها نظراً لضعف القوة الشرائية لعملتهم أمام قوة شراء عملة المحتل وبذلك تخرج ملكية الأراضي إلى المحتل، وكان السبب في إتباع هذا النظام هو ان فرنسا كانت تشكو من كثرة السكان ومن كثرة الانتاج وفي حاجة إلى ميادين جديدة للتنفيس عن السكان لتصريف المنتجات[23] .

ومن أثار سياسة الاستعمار على الاقتصاد الجزائري، أن انخفضت نسبة المُلاك الجزائريين خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى 36% من الأراضي الزراعية التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم.

وقد أصدر مجلس الدولة الفرنسي مرسوماً في 14 يوليه 1856، أعلن فيه أن المسلمين الجزائريين أصبحوا فرنسيين، وبذلك وضعت وكثيرة جديدة في صرح الإدماج ثم دعمته فرنسا عن طريق إحلال اللغة والثقافة الفرنسية محل اللغة والثقافة العربية، وأصبح في الوقت ذاته وجود المستوطنين الأوربيين الذين كانوا يمثلون 10% من مجموع السكان، ويتمتعون بنفوذ كبير، من الأسباب التي جعلت حالة السكان المسلمين تمثل مشكلة معقدة، فقد أصبحوا مختلفين على عكس الطبقة العليا منهم، التي كانت تتعلم في المدارس الفرنسية، وهي طبقة كان لا يمكن تمييزها عن الفرنسيين أنفسهم .

وأخيراً فقد أدت سياسة فرنسا في الجزائر، إلى نتيجة على جانب من الأهمية وهي تراجع اللغة العربية، لتصبح لغة ثانية بعد الفرنسية، ومن تم توقع الباحثون أن تأخر تراجع اللغة العربية بين هذا العدد الهائل من السكان، سيؤدي حتماً إلى تأخرهم

23 – أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية من 1930–1990، بيروت 1969، ص98–102 .

وسينتج عن ذلك وجود دولة فيها نوع من تقسيم العمل باللغتين العربية والأمازيغية، حيث ستصبح اللغة العربية لغة العلاقات الاقتصادية والإدارية، وتصبح اللهجة البربرية لغة محلية داخلية، وتتجه اللغة العربية إلى الدوبان في اللغة الفرنسية، وبالتالي يصبح هناك تناقض داخل المجتمع الجزائري[24]

2- الهجرة الفرنسية إلى الجزائر:

لا شك ان هجرة الفرنسيين إلى الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقاً بالسياسة الفرنسية، فقد تأثرت هذه السياسة بالهجرات الفرنسية إلى الجزائر وأمتد أيضاً تأثير الفرنسيين في الجزائر إلى هذه السياسة، وتعد الفترة ما بين عامي 1871-1881 من أنشط فترات الهجرة حيث وصلت إلى 13.000 مهاجر سنوياً[25]

وقد حاولت فرنسا أيضاً تنظيم العلاقة بينها وبين الجزائرين، فأصدرت قانوناً خاصاً بهم يعرف بقانون الأهالي، وذلك في عام 1897 وهو عبارة عن مجموعة الأنظمة والقوانين، التي تطبق على الجزائريين. وطوال هذه الفترة، كانت فرنسا تسير على المركزية الكاملة في نظام الإدارة، وكان هذا النظام محل نقد شديد من المتخصصين في شؤون الاستعمار لذلك تقرر العودة إلى نظام اللامركزية، وإعطاء الإدارة الفرنسية في الجزائر نوعاً من الاستقلال الذاتي[26] .

والفرنسيون في الجزائر ، كانوا دائمي السعي للحصول على ما يؤكد وينمي مصالحهم، ومن تم كان صدور قانون 19 ديسمبر 1900 بمثابة نجاح لهم في هذا المجال، وإذا نظرنا إلى احوال الوطنيين الجزائريين، في ظل ما أسماه الفرنسيون بالحكم

24 - صلاح العقاد، المغرب العربي، ص171 .
25 - محمد رفعت، التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، ص628 .
26 - أحمد رمزي، الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا، القاهرة، 1943، ص140.

الذاتي، نجد أنها أصبحت أسوأ مما كانت عليه من قبل، فقانون 1900 منح المستوطنين الفرنسيين السلطة في الميزانية، وفي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنحهم أيضاً السلطة الكاملة على الأهالي[27] .

وقد أسفرت سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة، عن انتشار الاستيطان الأوروبي، وظل المستوطنون متمركزون في المدن، حتى كونوا أغلبية السكان في مدينتي (وهران – الجزائر) وكانت غالبيتهم تعمل في الميدان الصناعي بالإضافة إلى تغلغلهم في القطاع الزراعي.

3- هجرة الجزائريين إلى فرنسا:

يقابل التوسع في الاستيطان هجرة الجزائريين إلى الخارج، والتي بدأت تظهر منذ 1912 ومن أسبابها قانون الخدمة العسكرية الاجبارية، الذي فُرض على الجزائريين، بالإضافة إلى العامل الاقتصادي، وهي حاجة فرنسا إلى الأيدي العاملة في هذه الفترة وسوء حالة العمالة الجزائرية بمقارنتها بالعمالة الفرنسية[28] .

ومن هنا بدأت الإدارة الفرنسية في النظر بعين القلق إلى هذه الظاهرة، وبدأ قادتها في التحذير من خطورتها، ولذلك أرسلت لجنة برلمانية في 1900، لتقصي الحقائق، وطالبت هذه اللجنة بعدم ترك الحرية للمسلمين في الهجرة وذلك لحاجة الفرنسيين إلى الأيدي العاملة الرخيصة، أما عن الهجرة التي تمت في 1910 وتلك التي تمت في 1911 فقد كانت على جانب كبير من الأهمية، وأثارت انتباه العاصمة الفرنسية وصحافتها، وأرجعت أسبابها إلى الدعاية التركية والتعصب الاسلامي. وهكذا نرى أن الهجرات التي يرى البعض أنها بدأت لأسباب دينية إنما هي في حقيقة الأمر قد

27 – محمد الميلي عبدالله شريط، الجزائر في مرأة التاريخ، ص219.

28 – صالح خرفي، صفحات من الجزائر، دراسات ومقالات، الجزائر، 1973، ص13-14 .

حدثت نتيجة دوافع سياسية واقتصادية، وهناك أسباب أخرى للهجرة الجزائرية إلى الخارج، هناك أسباب محلية وإلى جانب هذه الأسباب هناك فرص العمل الواسعة في فرنسا التي شجعت الجزائريين على الهجرة إليها، وارتفاع الأجور بالنسبة لما يتقاضاه الجزائري في بلاده[29] .ومن ناحية أخرى أثرت هجرة الجزائريين في المستوطنين الفرنسيون في الجزائر خلال فترة الحرب، وما بعدها نظراً لافتقادهم للأيدي العاملة الرخيصة، والتي تمتلك الخبرة الزراعية، بالإضافة إلى بقاء أعداد كبيرة من المهاجرين في فرنسا، ورفضهم العودة إلى وطنهم الأصلي وذلك من أجل تحسين أحوال معيشتهم. وقد طبقت فرنسا نظام التجنيد الإجباري على الجزائر منذ عام 1912، ونتج عن هذا النظام تكوين قوة مثالية قوامها 17000 جندي، وقد لجأت فرنسا إلى هذا النظام، بعد أن ظهر النقص في القوات الفرنسية نظراً لإرسال بعض الفرق إلى مراكش للقيام ببعض العمليات العسكرية المهمة. فأحوال العمال الجزائريين في فرنسا كانت تسبب القلق للسطلات الفرنسية هناك، فقد كانوا يتكدسون داخل الغرف المفروشة، ويختلطون في أضيق نطاق مع الفرنسيين، وقد ظهرت أثار سياسة التفرقة في جميع مجالات الحياة، وفي الفترة ما بين 1856–1872 حيتما قامت فرنسا بدعاية قوية من أجل الاستعمار الزراعي، ازدادت أعداد المهاجرين بشكل مضاعف[30] .ولم يكن للمستوطنين كيان قائم في بادئ الأمر، هذا وبينما كان المستوطنون الاوربيون يوسعون مزارعهم، كان الانتاج في القطاع الجزائري يضعف ويتدهور وهذا يوضح حقيقة هامة وهي أن المستعمرين امتلكوا أجود الأراضي في الجزء الشمالي من البلاد، ودفعوا بالفلاحين الجزائريين في المناطق الجبلية

29 – عبد العاطي جلال، فرنسا في الجزائر، القاهرة، 1960، ص98–99.

30 – ابوالقاسم سعد الله، المرجع السابق، ص415.

والصحراوية، وهناك عوامل أخرى أثرت على الاقتصاد الزراعي مثل أساليب الزراعة البدائية، وعدم مقدرة أغلب الفلاحين على شراء الأسمدة، وعدم وجود نظام للري، ولذلك حدثت حالات وفيات بين الفلاحين ناتجة عن انهيار الزراعة[31] .

المبحث الرابع: الحماية الفرنسية على تونس

أحتلت فرنسا الجزائر في عام 1830، وهي تعد تونس امتدادا طبيعياً لها، ومن هنا نشأ ما عرف بالمشكلة التونسية، وبالرغم من أن فرنسا لم تفصح عن هذه النوايا في هذه الفترة، إلا أنها كانت حريصة على إبعاد نفوذ أي دولة أوروبية في تونس، سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي، وأصبح هذا العمل أهم أسس السياسة الفرنسية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وحينما تدهورت الأوضاع الداخلية في تونس، ظهرت الحاجة إلى الاصلاح الإداري والمالي وكانت الدول الأوروبية وعلى رأسها أنجلترا وفرنسا وايطاليا تحاول التدخل في شؤون تونس الداخلية، وضاعفت كلاً من فرنسا وانجلترا جهودهما خلال هذه الفترة، حتى يكون لهما النفوذ الأعلى في الولاية، وكانت الخبرات العسكرية الفرنسية واضحة في الطرق العسكرية التونسية منذ عهد أحمد الدالي 1837–1855، وفرضت فرنسا أيضاً على وضع سياسة الإصلاح الداخلي في تونس تحت سيطرتها من خلال مندوبها (روش) الذي أوفدته إلى تونس في عام 1855 وكلفته بالوقوف في وجه المحاولات البريطانية للسيطرة على الأمور الداخلية في الولاية[32] .

31 – فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة أبوبكر الرحال، ص162.

32 – احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، القاهرة، 1956، ص164.

ولم يقتصر اهتمام فرنسا على التصدي لمحاولات انجلترا لزيادة نفوذها في تونس خلال هذه الفترة، بل تعداه إلى منع الدولة العثمانية، صاحبة السيادة الشرعية على البلاد، من التواجد فيها وعلى الاعتراف بتونس دولة مستقلة وبالباي كحاكم مستقل[33] .

وقد حقق النفوذ الفرنسي في تونس تقدماً ملحوظاً، في الفترة التي أصبح فيها (Roustan) قنصلاً عاماً لفرنسا هناك عام 1874، وقد تمثل نجاح (وستان) في الحصول لشركة (Bone) الفرنسية على امتياز خط حديدي، من تونس إلى حدود الجزائر، وكان هذا الامتياز يعني السيطرة على بقعة خصبة غنية من أراضي تونس، ووضعها تحت السيطرة الفرنسية مقدماً عسكرية حيث أصبح من اليسير نقل وإرسال القوات العسكرية الفرنسية من الجزائر إلى تونس في وقت لا يتجاوز عدة ساعات[34] .

وعلى أية حال تطلع الفرنسيون بعد مؤتمر برلين، إلى انشاء فرنسا جديدة في الشمال الافريقي، وأنصرفوا عن فكرة الانتقام من ألمانيا.

لقد كان الوجود الايطالي في تونس خطراً لا يمكن أن تتجاهله فرنسا، وكانت المصالح الإيطالية متساوية تماماً مع المصالح الفرنسية، ويمكن القول بأن المنافسة الإيطالية الفرنسية في تونس تزايدت، حينما بدأت إيطاليا تنظر إلى تونس نظرة استعمارية بعد إتمام وحدتها في 1871، وعلى أية حال حرصت كل من فرنسا وإيطاليا، بعد مؤتمر برلين على تفوق نفوذهم في تونس[35] .

لقد حاولت الحكومة الايطالية استقطاب روسيا، ودفعها لمعارضة الوجود الفرنسي في تونس، ودفعها أيضاً للمشاركة في خلق معارضة أوروبية جماعية ضد فرنسا،

33 – احمد حافظ ومحمود الشرقاوي، الجزائر، ص38.
34 – ابوالقاسم سعد الله، المرجع السابق، ص422.
35 – جون هانتش، المرجع السابق، ص427.

حتى تتشغل فرنسا عن القضية التونسية، وتتيح الفرصة لإيطاليا لتفعل ما تشاء في تونس، وقد علمت الحكومة الفرنسية بأمر هذه الاتصالات وأرسلت سفيرها لفتح باب الحوار مع الروس.

وقد حذرت الحكومة الفرنسية إيطاليا من عواقب الاستفزازات، في رسالة شديدة اللهجة، بأنها إذ لم تتوقف عن هذه التصرفات، قد يتطور الأمر إلى صدام مباشر بين الدولتين[36].

وهكذا كان القرار الفرنسي بضرورة فرض حمايتها على تونس، في أقرب فرصة وسارت بالفعل في الاجراءات التنفيذية.

أ- الادارة الفرنسية في تونس:

كانت تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي، وكان الهدف من هذا النظام هو اسكات المعارضة الدولية، بحجة أن فرنسا لم تقض على كيان الدولة الواقعة تحت الحماية بالضم، وإقناع الحكومة الفرنسية بأنها لن تتكلف أعباء مالية جديدة، وكانت معاهدة الحماية تقر مبدأ أن فرنسا تمارس إشرافاً فنياً على الإدارة الوطنية التونسية، وأن يكون الاحتلال العسكري مؤقتاً، وقد ألحقت فرنسا بمعاهدة الحماية معاهدة أخرى في 1883 تعرف بمعاهدة المرسى، تؤكد سيطرتها التامة على البلاد بحجة قيام الثورة الوطنية متاحة ضد قوات الاحتلال.

وقد تحولت الحماية تدريجياً إلى سياسة الاستعمار الرسمي منذ عام 1892، حين صدر مرسوم يقضي بضم الأراضي البور إلى ملكية الدولة، وخاصة في جنوب صفاقس وشارك الأوروبيون.

36 – د. جلال يحي، المغرب الكبير، الفترة المعاصرة، الاسكندرية، 1966، ص152.

في إنتاج الزيتون وهو أهم موارد السكان الأصليين قبل الحماية[37] ولم تكتف الإدارة الفرنسية بهذا الاجراء الأخير، فقامت بالاستيلاء على الأملاك الأميرية وكانت حوالي 100 هكتار، وأستمرت الحماية في سياسة اغتصاب الأراضي حتى بلغ مجموع ما يمتلكه الاوربيون بعد الحرب العالمية الأولى أكثر من 770 ألف هكتار، وأتجهت الحماية أيضاً إلى احتكار الثروة المعدنية، حيث تنازلت الدولة عن جميع الأراضي التي تضم مناجم الفوسفات والحديد إلى الإدارة الفرنسية نظير عوائد بسيطة، ويعد الفوسفات التونسي أهم المعادن، حيث تسهم تونس بثلث الانتاج العالمي منه[38].

ب- الحركة القومية التونسية:

تعتبر تونس أكثر بلدان الشمال الأفريقي تأثراً بالتيارات الفكرية في المشرق العربي، فكان لدعوة جمال الدين الأفغاني، والإمام محمد عبده في مصر أثرها في تونس، وكثير من رواد الحركة الوطنية في تونس اتصلوا بالإمام مباشرة، كما أنه زار تونس، وحث أهلها على تأسيس المدرسة الخلدونية على نمط المدارس الوطنية الحديثة في مصر. على أن الحركة الوطنية في بدايتها كانت تعتمد على فريق من الشبان، الذين أتيح لهم حظ من الثقافة الحديثة في المدرسة الصادقة التي أسسها خير الدين باشا التونسي في 1875 ومن هؤلاء (بشير صقر وعلي باس حمية) وقد أسس بشير صقر المدرسة الخلدونية[39].وفي عام 1905 أتيحت الفرصة لجماعة من الطلبة في تونس، كانت قد أوفدتهم الحكومة التونسية قبل الحماية لإتمام دراستهم في الخارج. وهؤلاء كانوا يحملون الأفكار التحررية، وأبرزهم السيد (علي أبوشوشة) صاحب جريدة

37 – جون هانتش، المرجع السابق، ص419.

38 – عبد المالك عودة، سنوات الحكم في أفريقيا، 1960–1969، القاهرة، ص206–207.

39 – دونالدو وايدنر، ترجمة شوقي الجمل، تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء، القاهرة، ج2، ص591.

الحاضرة، وقد استطاع أن يجمع حول الجريدة كتلة قوية من الأصدقاء والمثقفين والمدرسين، ومن الذين اشتهروا بتحرير هذه الصحيفة الشيخ (عبد العزيز العالي) الذي قام بدور واضح في الحركة الوطنية التونسية بعد الحرب العالمية الأولى[40].

المبحث الخامس: الحماية الفرنسية على المغرب

بعد أن استولت فرنسا على الجزائر في 1830 وبسطت حمايتها على تونس في 1881 بدأت تهتم بالمغرب، وبصفة خاصة بعد أن قدم سلطان المغرب المساعدة للأمير عبد القادر الجزائري في كفاحه ضد المستعمرين الفرنسين، مما أدى إلى نشوب معركة (أسلتي) في سنة 1844 بين فرنسا والمغرب، والتي انتهت بانتصار فرنسا وعقد اتفاقية طنجة في نفس السنة [41].

ولم يقف أمام تحقيق الأطماع الفرنسية في المغرب، سوى معارضة الدول الاستعمارية الأخرى صاحبة المصالح والأطماع في هذه المناطق، وهي إنجلترا واسبانيا وألمانيا. وجرت مفاوضات بين فرنسا وألمانيا في عام 1911، وتنازلت فرنسا لألمانيا على قطعة أرض جرداء تقع في شمال الكونغو الفرنسي، في مقابل أن تطلق ألمانيا يد فرنسا في المغرب وتعرقل قيام حماية فرنسية في مراكش. وبعد فرض معاهدة الحماية واجهت فرنسا مشكلة أخرى مع أسبانيا، التي كانت تسيطر على المنطقة الشمالية من المغرب، وخشت أن يكون لفرنسا حقوقاً في هذا الجزء فأجريت مفاوضات بين الدولتين في 1912، ومنذ هذا التاريخ تغلب الموظفون الفرنسيون على شؤون الإدارة وطبعوها بالطابع الفرنسي [42].

40 – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص166.

41 – عمار أوزيفان، الجهاد الأفضل، ص27-28.

42– البصائر، العدد 3، (8 أغسطس 1947) ص2.

أ- المغرب في ظل الحماية الفرنسية:

وقسمت إدارة مراكش في ظل الحماية الفرنسية إلى ثلاث أجهزة وهي:

- إدارة المخزن التي احتفظت بطابعها القديم.

- الإدارة الشريفية الجديدة، ويقوم بها مثقفون مراكشيون، لإدارة الشؤون الفنية الخاصة بالوطنيين.

- الاقامة العامة وتهيمن على سياسة البلاد العليا، من شؤون الدفاع والمالية والأمن العام وجميع السلطات الإدارية، والتشريعية الخاصة بالجالية الأوروبية[43].

وقد لوحظ أن المبشرين تم تعيينهم قضاة في محاكم البربر، مما أكد الأهداف الفرنسية وهي تنصير البربر، ومن تم أصطدم الظهير بمعارضة شديدة من قبائل البربر ولقى استنكاراً عنيفاً في العالم الاسلامي، ونصف من اهل مراكش وعدد من القبائل البربرية أرسلت مندوبيها إلى فاس، لتعلن أمام علماء القرويين أنها ترغب في البقاء تابعة للقضاء الشرعي[44].

ب- الحركة الوطنية المغربية:

بدأت المقاومة المغربية منذ الأيام الأولى لفرض معاهدة الحماية في أبريل 1912، ولم يتم إخضاع بلاد المغرب إلا بعد مضي أكثر من 20 عاماً، وقد ساعد على نجاح المقاومة طبيعة البلاد الجبلية، ووعورة مسالكها وأوضاع السكان الاجتماعية، وتعتبر ثورة فأس في أبريل 1912 أول مظهر للمقاومة المغربية، واشتعلت هذه الثورة بين صفوف الجند عندما أرادت السلطات الفرنسية تخفيض مرتباتهم إلى الثلث، وإخضاعهم للقيادة الجديدة. وقد انتشرت روح الثورة في المناطق المحيطة بفاس،

43 - عماد اوزيفان، الجهاد الافضل، بيروت، 1962، ص26.

44 - علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص17.

برغم النجاح السريع الذي أحرزه الفرنسيون في قمعها، وإعدام عدد من الثوار، وقد نبهت هذه الثورة الحكومة الفرنسية إلى ضرورة تعيين أحد العسكريين كمقيم عام في هذه البلاد شديدة المراس[45] . وقد استطاعت القوات الفرنسية إرسال قوة كبيرة للاستيلاء على مراكش، واحتلال موانى الجنوب مثل أغادير[46] .

وفي خلال الحرب العالمية الأولى، لم يستطع زعماء المقاومة المغربية استغلال الفرصة بعد سحب جزء كبير من القوات الفرنسية من البلاد، ولا شك أن عدم التنسيق بين حركات المقاومة المختلفة وسيطرة النزعة القبلية عليها كان من أهم عوامل ضعفها، ومن تم كانت هذه الحركات تختلف عن حركة المقاومة الكبرى، التي يتزعمها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي من 1921–1926 في منطقة النفوذ الإسبانية[47] .

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة سيتوجب ذكر بعض الاستنتاجات

– تؤكد الدراسة أن كشف القارة الأفريقية وإلقاء الضوء عما بداخلها، يمثل صفحة بيضاء في العلاقات الافريقية الأوروبية، وأن اتجاه الأوربيين للاستعمار والاستحواذ على مساحات واسعة من القارة، وتسخير الأفارقة وخيرات بلادهم لتحقيق الرفاهية للأوروبيين، يمثل صفحة سوداء في تاريخ العلاقات العربية الأفريقية.

45 – محمد الميلي، المرجع السابق، ص183–184.

46 – محمد علي دبور، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج2، ص118.

47 – ابوالقاسم سعد الله، المرجع السابق، ص463.

– إن الاستعمار الأوروبي في أفريقيا الذي برز بنوع خاص في القرن التاسع عشر، تطور في أساليبه ووسائله وأهدافه والنتائج التي ترتبت عليه، حتى خيل للبعض أنه ظاهرة جديدة مرتبطة بالقرن التاسع عشر فحسب.

– إن الاستعمار الأوروبي الحديث لأفريقيا، بدأ في القرن الخامس عشر، إلا أن الأوروبيين اكتفوا في القرون الأولى من استعمارهم باتخاذ نقاط ساحلية، أو الاستقرار في بعض الجزر القريبة من الساحل.

– كانت الجزائر أول دولة في الشمال الأفريقي تشهد الاستعمار الفرنسي في عام 1830، تم تطلعت بعد ذلك إلى تونس، وبسطت حمايتها عليها في عام 1881 ومن تونس إلى المغرب حيث أعلنت الحماية الفرنسية عليها في عام 1912.

– كانت تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي، وكان هذا النظام يتماشى مع أصحاب النظريات الاستعمارية من الفرنسيين.

– شهدت دول الشمال الأفريقي خلال هذه الفترة هجرات أوروبية، وحركات استقلال في طريق النضال السياسي بإرسال الوفود والمفاوضات، وأحياناً باستخدام القوة في شكل حرب العصابات حتى استطاعت نيل حريتها بعد تضحيات جسيمة.

قائمة المصادر والمراجع

1– الشيخ، رأفت الغنيمي، أفريقيا في العلاقات الدولية، القاهرة، 1975.

2– العقاد، صلاح، المغرب العربي، القاهرة، 1960م.

3– العقاد، صلاح، تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، القاهرة، 1960م.

4– الفاسي، علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي.

5– المدني، احمد توفيق، كتاب الجزائر، الجزائر، 1350 هـ.

6– الميلي، محمد، شريط عبدالله، الجزائر في مرآة التاريخ.

7- جلال، عبدالعاطي، فرنسا في الجزائر، القاهرة، 1960م.

8- جوليان، شارك أندريه، تاريخ أفريقيا.

9- حافظ، احمد، الشرقاوي، محمود، الجزائر.

10- حراز، السيد رجب، التوسع الايطالي في شرق أفريقيا، القاهرة، 1960م.

11- خرفي، صالح، صفحات من الجزائر، دراسات ومقالات، الجزائر، 1973م.

12- خلاف، عبد العليم، جهود مصر الكشفية.

13- دبور، محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة وتورتها المباركة، ج2.

14- درويش، فوزي، التنافس الدولي حول حوض الكونغو.

15- رفعت، محمد، التيارات السياسية في حوض البحر الأحمر الابيض المتوسط.

16- رمزي، أحمد، الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا، القاهرة، 1948م.

17- رياض، زهران، استعمار أفريقيا، القاهرة، 1973م.

18- سبي عثمان، تاريخ أرتيريا، بيروت، 1947م.

19- سعد الله أبوالقاسم، الحركة الوطنية الجزائرية من 1930-1990، بيروت، 1969.

20- شكري، محمد فؤاد، مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر، القاهرة، 1957م.

21- عباس فرحات، ترجمة أبوبكر الرحال، ليل الاستعمار.

22- عودة، عبد المالك، السياسة والحكم في أفريقيا، القاهرة، 1959م.

23- عودة، عبد المالك، سنوات الحكم في أفريقيا، القاهرة، 1960-1969م.

24- محمد، محمد اسماعيل، سيراليون وليبيريا سلسلة الألف كتاب، القاهرة، 1963م.

25- هانتش، جود، ترجمة عبد العليم السيد منسي، تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، القاهرة، 1969م.

26- وايدنر، دونالدو، ترجمة شوقي الجمل، تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء، القاهرة.